المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 21 العدد 02 السنة 2025 ص ص 345-376

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

Saharawi Local Emirates and their Relationship with the Ottoman Authority: between Subjugation and Rebellion

الإمارات المحلية الصحراوية وعلاقتها بالسلطة العثمانية: بين الخضوع و التمرد

عنان عامر [1]، ميصابيحي اكرام [2]

[1] جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، ameur.anane@univ-tiaret.dz

[2] جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، rimakacem14@gmail.com

تاريخ الاستلام: اليوم / الشهر/ السنة **تاريخ القبول**: اليوم / الشهر/ السنة

Abstract: Since the 16th century, Algeria has voluntarily submitted to the Ottoman authority due to the historical necessity that took place in the Mediterranean Sea characterized by an imbalance of power between the Islamic East and the Christian West. However, its influence has diminished in cities, while the Saharan regions remain reluctant to hold on to their tribal affiliation, which poses a real challenge to their presence in the region, especially since the desert emirates have refused to deal with them adopting a rebellion and absolute abstention from the Makhzen demands on them.

المؤلف المرسل:عنان عامر

البريد الالكتروني: ameur.anane@univ-tiaret.dz

Keywords:

Saharawi emirates ; Laghouat ; Ouargla ; Touggourt ; Ottoman authority.

الملخص:

خضعت الجزائر طواعية منذ القرن 16م للسلطة العثمانية ، وقد كان هذا الخضوع ضرورة تاريخية أملته تطورات الأحداث التي عرفها البحر المتوسط باختلال موازين القوى بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، إلا أن نفوذها قد انحسر في المدن، بينما بقيت المناطق الصحراوية متمنعة متمسكة بانتمائها القبلي، هذا ما شكل تحديا حقيقيا لها يهدد تواجدها بالمنطقة، خاصة وأن الإمارات الصحراوية رفضت التعامل معها منتهجة أسلوب التمرد والامتناع القطعي عن المطالب المخزنية الملزمة عليها تجاهها

الكلمات المفتاحية:

الإمارات الصحراوية، الاغواط، ورقلة ، تقرت، السلطة العثمانية .

1. مقدمة:

عرفت بلاد المغرب العربي بداية من القرن 15م تكالب القوى الإسبانية والبرتغالية على سواحلها بعد تعاظم قوتها أمام انتكاسة المسلمين في الأندلس، وقد امتدت أطماعها لتأخذ شكل حركة استعمارية ألقت بظلالها على الجزائر أو ما تعرف بالمغرب الأوسط، وذلك لما آل إليه وضعها السياسي الداخلي، هذا ما جعل التدخل العثماني ضرورة بالمنطقة استجابة لنداء سكانها باعتبارها تمثل الخلافة في ظل تفكك العالم الإسلامي، وذلك للحد من التحرشات الأجنبية على سواحلها والتي تغذيها النزعة الصليبية، ونتيجة لذلك تم إلحاق الجزائر بالسلطنة العثمانية واعتبارها إيالة رسميا في سنة 1518م، لتبسط نفوذها في المدن وتتمكن

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

من إحكام سيطرتها عليها، فسعت في مرحلة أخرى لمد هذا النفوذ إلى المناطق البعيدة وخاصة الجنوبية في رؤية إستراتيجية جديدة أملتها الظروف والتحديات، وقد اتبعت لتحقيق ذلك عدة أساليب من حملات عسكرية، تهديدات وفرض مطالبها المخزنية، فكانت كل من إمارة الأغواط، ورقلة وتقرت هدفا للسلطة العثمانية باعتبارها مراكز ثقل استراتيجية واقتصادية، إلا أن هذه الإمارات تمنعت عليها ملتفة حول زعاماتها المحلية يغذيها انتمائها للقبيلة، مما طرح مشكل سيادة العثمانيين على هذه المناطق.

سنحاول في هذه الورقة العلمية عرض أهم هذه الإمارات (الأغواط، ورقلة وتقرت كنماذج للدراسة)، ومعالجة ديناميكية علاقتها بالسلطة العثمانية، لتكون إشكالية هذا البحث كالتالي: إلى أي مدىأثر توغل السلطة العثمانية بدواخل الصحراء في رسم معالم رفض وتمرد الإمارات الصحراوية ضدها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج التاريخي الذي يعتمد على تحليل وتفسير الأحداث الماضية، فيصف عناصرها ويحدد مسبباتها ويسرد نتائجها، مستعينين بتلك المعلومات لاستيعاب الواقع التاريخي، مستنبطين عدة نتائج محللة ومدروسة وفق خطوات علمية متسلسلة.

2. الوجود العثماني بالجزائر

شهد الشمال الإفريقي مع نهاية القرن 15م الفوضى والاضطرابات السياسية[1]، وقد ساعدت الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الجزائر خاصة بالغرب والمتمثلة في ضعف الدولة الزيانية الإسبان على تحقيق مشروعهم التوسعي، إذ قاموا بإرسال العديد من الجواسيس إلى ملكة تلمسان لكي يتمكنوا من وضع مخطط لاحتلال المنطقة، فكان لهم ما أرادوا إذ استطاعوا السيطرة على

بعض المدن الساحلية كوهران والمرسى الكبير[2]، وبداية من سنة 1503م أصبح الخطر الإسباني أمرا واقعا[3].

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة غياب أي سلطة حكومية موحدة، فقد كانت البلاد ممزقة ومجزأة إلى إقطاعيات مستقلة ومتعددة ، وإمارات للبدو الرحل، ومدن يحكمها الطغاة، وكان الغرب الجزائري تحت حكم أبو عبد الله الواد، وحاكم دلس كان يسيطر على على واد السلف ومدينتي مدية وملیانة، أما الأراضي الواقعة في الشرق من الوادي الكبير فقد اعتبرت تحت حكم السلطتن الحفصي، فشكلت هناك إمارات مستقلة عاصمتها بجاية حتى عام 1510م، ثم قسنطينة التي حكمها الأمراء الحفصيون المحليون، أما سلاطين قبيلة كوكو فلم يعترفوا بسلطة أحد، وفي جنوب البلاد كانت الزاب والحضنة وغيرها من المناطق المتاخمة للصحراء حكم البدو، أما الساحل فلم يخضع لأحد، بل كان يحكمها المرابطون[4].

برزت على سطح الأحداث سلطة رجال الطرق الصوفية والزوايا لتعويض السلطة الزيانية و الحفصية أولا وللدفاع عن البلاد من الغزو الاسباني ثانيا، ولقد حاول الزعماء الدينيون تعويض الفراغ السياسي ولكن دون جدوى[5]، وعن هذا يتحدث مبارك الميلي في كتابه "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" فيقول: "أما باقي القطر الجزائري فقد تجزأ إلى دويلات وإمارات صغيرة، وأصبح عبارة عن مجموعات من الدويلات المستقلة لا تفصل بينها حدود متميزة قارة، ولا تربط بينها وحدة نظامية تجعل منها قوة سياسية وعسكرية ذات بال وقد لعب انتشار الطرق الصوفية وما حازوه من أراض أصبحت تحت نوع من الحكم السياسي المستقل، دورا كبيرا في التمهيد لهذه التجربة فقد تجمعت واحات فيقيق وكونت دولة مستقلة، ودبرت قبائل الونشريس أمرها كما أرادت وخضعت أراضي زواوة لملك كوكو وبسط شيخ قسنطينة الحفصي نفوذه على المنطقة الواقعة بين عنابة

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والقل، وأصبحت الزاب والحضنة حصنا للذواودة، وتأسست بتقرت مملكة بسطت سلطانها على واد ريغ"[6].

كان لتقلص الكيانات السياسية الزيانية والحفصية، انعكاس خطير تجلى في تدهور المجتمع وتراجعه مما فسح المجال للقوى والزعامات أن تبرز وتنتشر، لكن بروزها تزامن مع قوى عسكرية وسياسية جديدة كانت أكثر سيطرة على الوضع وتكيفا مع العصر[7]، فقد شهدت بدايات القرن 16م تعاظم قوة العثمانيين في الشرق الأدنى وفي الحوض الشرقي للبحر المتوسط، فكانت تمثل القوة الاسلامية الفتية، بالمقابل بلغ التكالب الاسباني البرتغالي على سواحل المغرب العربي أوجه[8]، ونتيجة لذلك تعرضت سواحل الجزائر للتحرشات الاسبانية، وفي هذا الصدد يوضح الدكتور عمار بوحوش قائلا: "...كانت عندهم دوافع إقتصادية لاحتلال موانئ دول المغرب العربي حيث كانت خطتهم تقضي بالتحكم في خيرات شمال إفريقيا وإجبار سكان هذه المنطقة على دفع الضرائب لتمويل حروبهم الاستعمارية"[9].

إن هذا الخطر المحدق دفع الجزائريين إلى الاستنجاد بالعثمانيين لوضع حد للوجود العسكري الاسباني بالمنطقة، ففي سنة 1512م استنجد سكان بجاية بالعثمانيين وطلبوا المساعدة منهم، وفي سنة 1517م استنجد سكان تلمسان بعروج وخير الدين بربروس للقضاء على أبي حمو الزياني الذي تحالف مع الاسبان، وفي سنة 1516م أرسل أعيان وعلماء مدينة الجزائر رسالة إلى السلطان العثماني سليم الأول لتحرير مدنهم من الاسبان، فكان لهم ما أرادوا واستطاع العثمانيون تحرير كا المدن الجزائرية، ونتج عن ذلك الحاق الجزائر رسميا بالسلطنة العثمانية، وأصبحت إيالة تابعة لها بداية من سنة 1518م[10].

للإشارة فإن نظام الحكم العثماني في الجزائر مر بأربعة مراحل مختلفة، وكل مرحلة تختلف عن الأخرى من حيث تسيير شؤون البلاد، فالمرحلة الأولى عرفت بعهد البايلربايات (1514-1587)م، والمرحلة الثانية عرفت بعهد البشوات (1587-1659)م، والمرحلة الثالثة عرفت بمرحلة الأغوات (1659-1671)م، والمرحلة الرابعة عرفت بمرحلة الدايات (1671-1830)م، وفي سياق هذه المراحل ونتيجة للصراعات الداخلية بين الحكام العثمانيين في الجزائر، جعل بعض الإمارات تستغل الفرصة وتتمرد على السلطة المركزية برفضها التبعية وعدم دفع ما عليها من مطالب مخزنية كإمارة الأغواط، ورقلة وتقرت، الأمر الذي دفع ببعض الحكام العثمانيين عبر المراحل السابقة الذكر لتسيير الحملات التأديبية لإخضاع هذه الإمارات[11]، وهذا ما سنستعرضه من خلال طبيعة العلاقات السياسية بين السلطة العثمانية والإمارات الصحراوية.

3. الإمارات المحلية الصحراوية وتطورها التاريخي

1.3: مفهوم الإمارة:

3. 1لغة:

إمارة: يستأمر كل أحد في أمره. و الأمير: الملك لنفاذ أمره بين الإمارة والأمارة، والجمع أمراء، وأمر علينا يأمر أمرا وأمر كولي، وأمر الرجل يأمر إمارة إذا صار عليهم أميرا. ويقال: ما لك في الإمرة والإمارة خير بالكسر.وأمر فلان إذا صير أميرا، وقد أمر فلان وأمر بضم الميم، أي صار أميرا[12]، الإمارة هي الخلافة، الإمامة والنيابة عن الغير، أي الخلف وهو كل من يجيء بعد من مضى[13].

3. 2 اصطلاحا:

الإمارة شكل من أشكال الإدارة المحلية خاضعة بصورة مباشرة للسلطة المركزية المتمثلة في السلطان أو الملك أو الخليفة، فقد كانت منصبا ملحا في

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

النظام الاسلامي بعد توسع دولة الإسلام وتعقد شؤون الأمة في إدارة البلدان التابعة لها[14]، فقد كان الخليفة يفوض إمارة بلد أو إقليم للوالي أي الأمير على جميع أهله، ويكون لهذه الولاية عقد يتم باختيار الخليفة ورضاه، ومن ثم أصبح كل من يتولى أمر بلد أو قطر من الأقطار نيابة عن الخليفة يسمى عاملا ليتطور مفهم الكلمة فتصبح أميرا[15].

3.3 نشأة الإمارات المحلية الصحراوية:

3. 4 إمارة الأغواط:

تمثل منطقة الأغواط بوابة الصحراء، فهي همزة وصل بين الشمال والجنوب وممر هام بين المناطق الصحراوية الجنوبية والمناطق التلية الشمالية[16]، تقع جنوب إيالة الجزائر وتبعد عنها بحوالي 400 كلم، وتمتد بساتينها ومبانيها على ضفة "واد مزي" الذي يأخذ مجراه من جبال العمور غربا ويتوجه نحو الشرق حيث يحمل اسما آخر هو "واد جدي" مارا بعدد من واحات الزيبان إلى أن يصب في "شط ملغيغ"، كما ترتفع عن سطح البحر 787م[17].

اختلفت الدراسات التاريخية في تأسيس الأغواط لكن المؤكد أن المنطقة ضاربة في التاريخ يمتد من العهد الروماني القديم إلى غاية الفتح الإسلامي[18]، فالمنطقة عرفت العديد من الحضارات ولا أدل على ذلك من الآثار والنقوش القديمة التي وجدت في شرقي الأغواط[19]، أما أصل تسميتها فيذكر ابن خلدون أن لقواط قد سميت باسم سكانها فيقول: "وأما لقواط وهم فخذ من مغراوة ايضا في نواحي الصحراء مابين الزاب وجبل راشد"[20]، وهنا ك من يرى أن الكلمة مشتقة من كلمة غوط أو غوطة وجمع الغوط هي أغواط ومعناها مكان وجود الماء والاخضرار[21]، أما الشيخ أطفيش فيشير في تعريفه لاسم المدينة بقوله: "تسمى

كذلك لأن أرضها بعضه منخفض وبعضها الآخر عال"[22]، كما جاء في تقرير بول صوليه Paul Solleillet أن منطقة الأغواط سميت بهذا الاسم لانبساطها، فهي تشكل سهل منخفض كبير، به واد كبير يفيض في كل مرة يسقط فيها المطر، والناس تسقي منه ومياهه صالحة للشرب[23].

وصف العديد من الرحالة في كتاباتهم التاريخية مدينة الأغواط فيقول فيها أبو العباس الفاسي: "الأغواط بلدة طيبة وعليها أجنة ونخيل ولها أبراج وسور دائر بها..."، وأما العياشي الذي مر بمدينة الأغواط يوم 4 أفريل 1662م فيصف المدينة من الخارج ويتكلم عن أسوارها فيقول: "... نزلنا الأغواط قبل الظهر، ووجدنا الغلاء الفاحش، غير أن السكان لم يتركوا الركب يدخل بعد أن علموا أن الوباء منتشر بين أفراده ولكنهم مع ذلك أمدوهم بالزرع من خلف السور وغسلوا النقود التي استعملوها ثمنا للزرع خوفا من العدوى."[24]، أما الرحالة الأجانب فكان لهم نصيبهم من ذلك فنجد الرحالة الألماني مالتسان Malitsin يصفها بقوله: "... رأينا الأغواط فوق التلين الأوليين وعلى هذا فهي مدينة التلين التي تتوج واحة نخيلها كملكة تعتلي عرش بلدان مضطهدة، محاطة ببساتين النخيل، كان يقع الكثير منها داخل أسوارها، فيتصدر المرء مساحة تقدر بحوالي خمسمائة هكتار مقسمة إلى عدة أقسام كل قسم يحيط به سور يشبه المدينة نفسها، وحول جذوع الرمان بخضرتهاالحية وأشجار الزيتون بأوراقها الباهية الحزينة..."[25].

يعود تأسيس الأغواط إلى السنوات الأولى من قدوم بني هلال سنة 1045م إلى المنطقة، ونزحت إليهم مجموعة من القبائل الأخرى كأولاد سالم الذين هاجروا من قورارة بالجنوب الغربي الجزائري ليستقروا بخيامهم على ضفاف وادي جدي حيث التقوا بفرع الأغواط الكسال والبدارة، وقد جلبتهم إلى هذه المناطق وفرة المياه والكلأ، يضاف إليهم مجموعة من القبائل مثل قبيلة زناته وبني راشد نتيجة لظروف أمنية بعد سقوط الدولة الموحدية، هذا ما أدى إلى تركيبة اجتماعية مميزة وبارزة وجدت بالأغواط الظروف الملائمة للاستقرار[26].

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

ترجح بعض الدراسات أن التأسيس الحقيقي لمدينة الأغواط يعود إلى القرن 17م أي حوالي 1700م، وما سبق ذلك ما هو إلا إرهاصات البناء، لكن مع بداية القرن 18م بدأت معالمها تتضح أكثر، فكانت تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي على الضفة الغربية لوادي مزي وكانت منقسمة إلى قسمين، فكان يسكن المدينة الشرقية أولاد الأحلاف المتكونين من الخرارقة الذين يعود أصلهم إلى فرجيوة من مقاطعة قسنطينة، وأولاد سالم القادمين من قورارة، وأولاد بوزيان الذين ينتمون إلى فرع الحجاج، أما المدينة الغربية فيقطنها أولاد سرغين والمتكونين من جماني والبدارة المنحدرين من الأغواط الكسال وأولاد سكحال الذين انحدروا من أولاد زيد من الزاب ببسكرة، وفليجا الذين جاءوا من الجنوب التونسي، وكان لكل حي مسجده وإدارته المدنية المتميزة وسوقه الخاص[27].

عرفت سنة 1829م استقرار الولي الصالح موسى بن حسن الشاذلي مقدم الطريقة الشاذلية، فعرفت المنطقة وهو بها استقرارا وازدهارا بين أهل الشمال والجنوب خصوصا وأنه استطاع أن يضع حدا للخصومات بينهم ويجمع شملهم نظرا للمكانة التي احتلها في نفوس سكانها، والذين يتبعون نظام القبيلة فالنسبة للذين سكنوا الأرياف منهم يكون الشيخ هو الحاكم الفعلي والأكثر نفوذا، أما من سكنوا المدينة فيكون نظام الحكم عائد إلى نظام الجماعة التي تختار شيخا يتولى تسيير شؤونهم خاصة حل النزاعات بين القبائل والقصور وساد هذا النظام أكثر في العهد العثماني[28].

إمارة ورقلة:

وارجلان، واركلان، ورقله، وارقلا، وارقلان كلها أسماء تطلق على هذه المنطقة، التي سكنها مزيج من البربر والأعراب ورجال الحشان، والأصل في فيها هم

الأولون من قبائل زناتة وبني يفرن ومغراوة[29]، كما تعد المنطقة من أهم الواحات الشرقية للجزائر، أما تأسيس المنطقة فيبقى الترجيح والتأويل هو الغالب في كتابات المؤرخين، فهناك من يرجعها إلى العصور الحجرية وفريق آخر يرجعها إلى فجر التاريخ، ويرى البعض أنها ترجع إلى الفترة القرطاجية والنوميدية، فيما أرجع جمهور كبير منهم تأسيسها إلى الفترة الإسلامية، لذلك نقول أن المنطقة لها تاريخ عريق يمتد من الفترة النوميدية القديمة إلى غاية الفتح الإسلامي للمغرب الأوسط وصحرائه لتكتسب من خلاله شهرتها التاريخية[30].

يحيط بمدينة ورقلة سور ضخم عرضه حوالي النترين به ثمانية أبواب هي: باب أبي الربيع، باب رابعة، باب البستان في شرق المدينة، أما في غربها فباب الخريجة، باب أحميد، وفي شمالها باب أبي عمار، باب أبي إسحاق، باب عزي في جنوبها منحرف بقليل إلى الغرب، كان يحيط بالسور في القديم خندق بعرض عشرين مترا بعمق قامتين من أجل تحصين المدينة من الأعداء، بقربه عيون لتزويد الأهالي بالماء، محاطة بالواحات والقرى التي تخضع لها، بالاضافة إلى الكثبان الرملية التي تنثل الوجه العام للمدن الصحراوية[31].

حازت المنطقة على اهتمام الرحالة والجغرافيين فنجد البكري يعطي وصفا دقيقا لها فيقول: "إنها تتكون من سبعة حصون وهي بلد يسكنها البربر وتقع في الصحراء"، أما صاحب الموسوعة الكبرى ياقوت الحموي الذي عاش في القرن 13م فيقول فيها: "ورجلان، ...هي كرة بين إفريقية وبلاد الجريد ضاربة في البر كثيرة النخيل والخيرات يسكنها قوم من البربر."[32]، كما ذكرها الرحالة المغربي الحسن بن محمد الوزان، الذي عاش في القرن 16م بقوله: "وركلة مدينة أزلية بناها النوميديون في صحراء نوميديا، لها سور من الآجر الني ودور جميلة وحولها نخل كثير ويوجد بضواحيها عدة قصور وعدد لا يحصى من القرى"[33].

تميزت المنطقة بموقع جغرافي هام جعل منها مقصدا لتجارة القوافل العابرة للصحراء باتجاه بلاد السودان مما أكسبها ثقلا اقتصاديا وسياسيا هاما في

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

العصور الوسطى والحديثة فيقول أبو سعيد المغربي في ذلك: "تسمى وركلان...وهي بلاد نخيل ومنها تدخل العبيد إلى المغرب الأوسط وإفريقية، والسفر منها إلى بلاد السودان كثير."[34]، لكن دورها خلال الفترة العثمانية رغم أهميته إلا أنه لم يعرف نفس الزخم في الفترات التي سبقت القرن 16م بسبب نقص المصادر والكتابات حولها، وربما يرجع ذلك إلى تحول مركز ثقل الإيالة إلى مدينة الجزائر والمدن الشمالية كقسنطينة ومازونة والمدية وغيرها، لكنها حافظت اهميتها الاقتصادية من خلال تجارة القوافل باتجاه بلاد السودان[35].

تجسدت أهمية ورقلة من خلال القبائل العربية القوية والمتجذرة في المنطقة فقد كانت قبائل بني واركلا الزناتيين القادمين من منطقة الزاب هم مؤسسي المدينة حسب ما ذكره ابن خلدون حيث قال: "بنو واركلا هؤلاء أحد بطون زناته كانت مواطنهم قبلة الزاب، واختطوا المصر المعروف بهم لهذا العهد على ثماني مراحل من بسكرة، في القبلة منها ميمنة إلى الغرب، بنو قصورا متقاربة الخطة، ثم استبحر عمرانها فائتلفت وصارت مصرا..."[36]، ويضاف إلة هذه الزناتيين قبيلة سعيد، مخادمة، عطبة، الشعانبة، بني ثور، الربايع وأولاد نايل، وهي قبائل رعوية تميزت بالفروسية والبأس الشديد[37].

3.2. إمارة تقرت:

تعرف مدينة تقرت بتاريخها العريق فقد بناها النوميديون على جبل في شكل نتوء في الفترة القديمة[38] وقد تم التداول على حكما وصولا إلى القرن 16م أين خضعت للحفصيين، فقد ذكرها المؤرخ الاسباني مارمول كاربخال قائلا: "كانت المدينة في أول الأمر خاضعة لملوك مراكش، ثم صارت تابعة لسيادة مملكة تلمسان، لكنها في أيامنا هذه خاضعة لملك تونس الذي يستخلص من السكان

أتاوة قدرها خمسين ألف مثقال في السنة"[39]، وهو نفس ما ذهب إليه الحسن الوزان الذي عاش في القرن 16م حيث قال: "كانت تقرت أولا خاضعة لملوك مراكش، ثم لملوك تلمسان، وأخيرا لملك تونس الذي تؤدى له خمسين ألف مثقال في السنة، شريطة أن يأتي بنفسه لجبي الخراج. وقد ذهب إليها ملك تونس الحالي مرتين."[40].

إذا كانت تقرت خاضعة للحفصيين فإن مشيخة إمارتها كانت بيد بني جلاب نسبة إلى سليمان بن رجب المريني الزناتي الجلابي الذي تقلد شؤونها منذ ثلاثينات القرن السادس عشر، حيث وجدت الفوضى والحروب منتشرة في مختلف ربوع وادي ريغ، فقام بإخماد تلك الحروب وجعل المنطقة تحت حكمه ليرثها من بعده أبناؤه وأحفاده، وفي ذلك يقول شارل فيرو Charles Féraud على لسان العدواني: "...إن رجلا من أسرة بني مرين حكام المغرب الأقصى كان معتادا الحج إلى مكة كل سنة، وفي طريقه نحوها يمر بوادي ريغ أين كان يبيع السلع الفائضة عن حاجته، وبإلحاح من سكان المنطقة الذين طلبوا منه الإقامة ببلدهم، فجاء بكل أسرته ومعه أمواله وثروته واستقر في وادي ريغ..."[41].

اختلف المؤرخون حول بداية حكم بني جلاب لتقرت، فالعدواني يقول أن أول سنة لهم في حكم المنطقة كانت في 735هـ (1334-1335م)، أما عبد الرحمان الجيلالي فيذهب في كتابه تاريخ الجزائر العام إلى سنة 1450م، ويرى الشيخ الطاهر بن دومة في مخطوطته أن سنة 1445م شهدت أول حكم لبني جلاب بالمنطقة، بينما يذهب عبد الحميد نجاح في كتابه منطقة ورقلة وتقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال إلى سنة 1445م، أما شارل فيرو فيحدد في كتابه صحراء قسنطينة أن سنة 1414م هي بداية حكم الأسرة لإمارة تقرت[42]. وقد ذكر الحسن الوزان أمير تقرت الذي حكم خلال القرن16م وهو عبد الله الذي وصفه بأنه شاب شهم وكريم[43] وعلى ما يبدو أنه من بني جلاب والذي يدعى عبد الله بن محمد الشيخ[44].

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

عرفت المنطقة اهتمام الرحالة فهذا الحسن الوزان أجاد وصفها فيقول: "مدينة قديمة بناها النوميديون على جبل في شكل نتوء، يمر في سفحها نهر صغير يقطعه جسر متحرك كما يوجد ذلك في أبواب المدن. وهي مسورة بسور من الطوب والطين، ما عدا من جهة الجبل فإن صخوره تحميها...دورها مبنية بالآجر المشوي والنيء حاشا الجامع فإنه وحده مبني بالحجر المنحوت الجميل. وهي عامرة بالصناع والنبلاء الذين يملكون حدائق النخيل."[45]، أما الأجانب فكان لهم نصيب من هذا الاهتمام وعلى رأسهم المؤرخ الاسباني ماراموال كربخال الذي وصف تقرت بقوله: "بنى النوميديون هذه المدينة العتيقة على جبل يمر بسفحه نهر صغير، ما عدا ما يقع منها على مقربة صخور عظيمة تقوم بحمايتها...يعمرها ألفان وخمسمائة منزل مبنية بالحجر والآجر. سكانها نبلاء وأغنياء يملكون نخيلا مثمرا، ..."[46].

4 . الإمارات الصحراوية وعلاقتها السياسية بالسلطة العثمانية (الأغواط، ورقلة، تقرت)

اهتمت السلطة العثمانية بالصحراء عامة ومنطقة الأغواط وورقلة وتقرت خاصة للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله هذه المناطق، كما مثلت موقع ثقل اقتصادي واجتماعي فكان من مصلحة العثمانيين أن تدخل هذه الإمارات الصحراوية في نطاق حكمهم، أما علاقتها السياسية بأمرائها تراوحت بين العصيان والولاء هذه الازدواجية تحكم فيها عاملان رئيسيان وهما: المطالب المخزنية التي فرضت على الإمارات دفعها للإدارة العثمانية، والعقلية القبلية لسكان الصحراء القائمة على مبدأ العيش بحرية وكرامة، فنجد إمارة الأغواط قد أعلنت التمرد والعصيان على السلطة العثمانية ومطالبها المخزنية في آخر عهدها، وقد ساعدها في ذلك موقعها الجغرافي البعيد عن مركز الإيالة والذي وفر

للمتمردين الحماية، أما بالنسبة للعثمانيين فقد عانى البايات في حملاتهم التأديبية من وعورة الطرق والمسالك والمناخ خاصة فصل الشتاء الشديد البرودة[47].

أرهقت المطالب المخزنية الجائرة والقاسية رعية إمارة الأغواط، وقد أخذت صيغا مختلفة ومتنوعة، ومرد ذلك النشاط الاقتصادي الذي عرفته الإيالة أواخر العهد العثماني، فقبائل البدو كان نمط معيشتهم الحل والترحال، ويعتمد نشاطهم الاقتصادي بالدرجة الأولى على الرعي فكان لابد لهم من المراعي الشاسعة لقطعانهم ولاستغلالها فرضت عليهم تلك المطالب والتي عرفت "بالعسة"، بالإضافة إلى حاجتهم للأسولق للمبادلات التجارية خاصة بعد فترة الحصاد[48]، ولكن تبعا للنظام الإداري العثماني المؤطر للأسواق فرض على القبائل التي تمارس نشاطها بها الرضوخ للمطالب المخزنية، إلا أن الأغواطيين كانوا يتهربون من دفعها ويرفضون سدادها، والانصياع للعقوبات المترتبة عن ذلك[49].

ركزت السلطة العثمانية على التوسع بشرق وغرب الإيالة، ولم تتأتى لها فرصة التوغل في الصحراء بداية من بوابتها الأغواط وذلك لعدة اعتبارات أولها انشغالها بالأزمات الداخلية والخارجية، ثانيها شساعة المناطق الجنوبية[50] التي تتطلب إمكانيات مادية وعسكرية وبشرية هائلة سترهق كاهل الخزينة، لذلك بقيت المنطقة بعيدة عن دائرة مراقبة السلطة العثمانية نسبيا، وظل النظام القبلي هو السائد بالإمارة[51]، وبناء على هذه الاعتبارات لم يكن للعثمانيين السلطة الفعلية على المنطقة في أغلب الفترات فتمتعت باستقلال نسبي ويذكر أحمد بن هطال أن الأغواطيين كانوا دائمي التمرد[52]، وقد سعت السلطة العثانية ضم المنطقة إلى حكمها وكان ذلك بداية من القرن 16م، إلا أن السلطان المغربي العلوي محمد مولاي قام بالسيطرة على المنطقة ودخل في أتون حرب طويلة مع السلطة العثمانية، إلى أن تمكن باي التيطري من السيطرة على الإمارة وفرض عليها المطالب المخزنية[53].

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

بناء على الاضطرابات التي تشهدها منطقة الأغواط وأمام إعلان القبائل التمرد والعصيان، سيرت السلطة العديد من الحملات العسكرية لتأديبها بالرغم من صعوبة تضاريس المنطقة وطبيعة السكان إلا أنها استطاعت إنشاء حاميات، تمحورت مهمتها في تحصيل المطالب المخزنية وتأمين طرق المواصلات وإقامة التحصينات داخل المدن الصحراوية[54]، ومن أبرز الحملات التي وجهت للمنطقة تلك التي قادها الصالح باي في سنة 1773م بعد أن أعلن سكان المنطقة العصيان والذين اضطروا في الأخير إلى الخضوع له، وهو ماذهب إليه العنتري والذي أكد أنه استطاع إحكام سيطرته على القبائل المتمردة على سلطته[55].

سيرا على نفس المسار سير الباي محمد الكبير حملة كبيرة على مدينة الأغواط لإخضاعها، فبعث إلى سكانها رسالة جاء فيها: "... إلى كافة علماء بني الأغواط...إن بلغكم كتابي هذا أخرجوا غدا عيالكم وأولادكم من هذه القرية الظالم أهلها وانحازوا خارج المدينة إلى جهة وعليكم أمان الله...ولا تختلطوا بالقوم التي أراد الله هلاكها فإن قبلتم النصيحة فاحذروا الفضيحة وإن أبيتم فإثم أولادكم عليكم والسلام."،وعليه توجه أعيان وعلماء المدينة إليه قبل وصوله إليها يحملون كتاب صحيح البخاري وتم اللقاء بين الطرفين وطالبوا الباي اعطائهم الأمان بمقابل تقديم الولاء والطاعة بعد إعلانهم التمرد، فكان لهم ما أرادوا شريطة دفع ما عليهم من مطالب مخزنية، تمثلت في دفع 100 خادم، و5 آلاف ريال بوجه، و250 بعيرا، 4 أفراس، 200 ثوب، إضافة إلى القدر الذي يعطونه كل عام وأن يتركوا أبناء مشايخهم رهائن حتى إتمام دفع ما عليهم[56].

بالرغم من الاتفاق الذي تم بين الأغواطيين والباي محمد الكبير إلا أن العلاقة عادت للتوتر، فقد حارب الأخير سكان الأغواط واستطاع دخولها بعد حصارها بمساعدة السايح بن زعنون وقد هدم جدران المدينة والبساتين وعاقب

العديد من الدواوير، ليسجن 11 منهم ويأخذ 67 ألف رأس من الماشية و5000 جمل، واستطاع عزل قوى الدعم التي جاءت لمساندة الأغواط ليعودوا أدراجهم، وقام الباي بتعيين الشيخين أحمد بن لخضر على أولاد سرغين والشيخ السايح بن زعنون على أولاد الأحلاف[57].

عرج الباي عثمان سنة 1784م على الأغواط لينتقم من سكانها خاصة أولاد الأحلاف على إثر نصرتهم لتمرد الشيخ أحمد التيجاني والذين أسسوا مع أولاد رحمان قصر الحيران[58]، وفي سنة 1828م تولى إمارة الأغواط الشيخ أحمد بن سالم بن معمر بن زغنون وشهدت المنطقة ازدهارا وحركية تجارية المتمثلة في التبادل بين أهل الشمال المحملين بالحبوب والمواد الغذائية، وأهل الجنوب بمنتجاتهم الزراعية وعلى رأسها التمور[59].

أما إمارة ورقلة فلم يكن وضعها أحسن حالا من الأغواط فقد كانت هدفا للحملات العسكرية لإخضاعها، وكان أولها حملة الصالح رايس سنة 1552م بجيش قوامه 3000 رجل من الأتراك والزنادقة المسلحين بالبنادق و1000 فارس وقد أرفق الجيش بمدفعين، بعد أن رفض حاكم الإمارة سداد ما عليه من مطالب مخزنية، فدخلها صالح رايس ولم يجد بها إلا 40 تاجرا من أغنياء السودان الذين دفعوا 200 أوقية من الذهب حفاظا على حياتهم، ذلك أن حاكم ورقلة قد فر إلى القلعة رفقة 4000 فارس، وقد مكث صالح رايس بالمدينة ستة أيام وطالب الحاكم الفار بالعودة شريطة أن يدفع ما عليه فكان له ما أراد[60].

تبعت حملة صالح رايس حملة ثانيةعلى المنطقة وكان على رأسها يوسف باشا سنة 1649م والتي انتهت بفرض المطالب المخزنية والتي تدفع للباشا حصرا تقدر ب25 فردا من عبيد السودان، وربط المنطقة نهائيا بالحكم المركزي بمدينة الجزائر[61]، لكن النظام الذي ساد بالإمارة هو نظم المشيخة أي أن الإدارة بها تكون محلية مع ضمان دفع المطالب المخزنية للسلطة العثمانية وولاء الرعية لها، فقد سعت إلى ربط مشايخ الإمارة بها عن طريق استمالتهم بالهدايا و المناصب

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والامتيازات، مقابل تعهد هؤلاء بالولاء والطاعة وتأمين طرق المواصلات وبالتالي بقاء المنطقة تحت سيطرة العثمانيين[62].

تميزت العلاقة بين السلطة العثمانية وإمارة ورقلة بنمط آخر فإن شهدت فترات توتر وصدام، فإن هناك فترات سلام وتعاون هادنت فيها الإمارة العثمانيين، فقد كانت المنطقة تقع على خط تجاري هام يربط بين بلاد السودان وشمال إفريقيا، فقد كانت وسيطا تجاريا مهما لتزويد الشمال بالمنتوجات التي لا تتوفر إلا بالمدن الصحراوية[63]، بالمقابل كان أهالي ورقلة حريصين على الاحتكاك بالرجال النافذين في الإدارة المركزية مستفيدين من المزايا التي يوفرها لهم الشمال من منتجات أولية الضرورية لعيشهم أو لتصريف منتجاتهم به، كما وجدت بعض العائلات الورقلية اضطر أبنائها للانضمام لقبائل المخزن من أجل الاستفادة من مراعي لمواشيها ومن هذه القبائل نذكر: عائلة السعيد حطبة[64].

ترجع أهمية ورقلة بالنسبة للسلطة العثمانية لموقها الاستراتيجي، فقد مثلت المنطقة مركز ثقل اقتصادي خاصة فيما يتعلق بتجارة القوافل أو ما يعرف بطريق الواحات والقصور والذي كان ينطلق من تافلالت نحو غدامس، ولما يصل إلى تقرت وورقلة يتفرع إلى غات، تماسين، القليعة، الأغواط والزيبان، وهذا طريق تعدى قوافل التجارة إلى قوافل الحج، وقد كانت البضائع والسلع التي تمر عبر ورقلة وسيلة تمكنت من خلالها السلطة العثمانية من فرض سيطرتها على المنطقة ذلك أن تدفق سلعها نحو الشمال مثل مصدر قوة لسكانها[65].

ساعد الولاء الديني لشيوخ ورقلة السلطة العثمانية على ضمان ولاء المنطقة من خلال خطبة الجمعة التي كانت ترفع باسم السلطان العثماني بإسطنبول على اعتباره خليفة المسلمين، وهذه الظاهرة اجتمعت في معظم

المشايخ والأسر المحلية التي حكمت الأقاليم البعيدة عن الحكم المركزي للسلطة العثمانية بالإيالة، لكن رغم هذا كانت تمتنع عن دفع المطالب المخزنية، خاصة إذا ما ضعفت سلطة الحكم المركزية[66].

شهدت إمارة تقرت نفس مصير ورقلة فبحكم اشتراكهما في نفس الخصائص الجغرافية والمتمثلة في البعد عن مركز السلطة العثمانية المركزية فهي بذلك تشترك معها في نفس المصير، فقد تعرضت المنطقة لحملات عسكرية من طرف العثمانيين ، لكن العلاقات السياسية في البدايات الأولى وخاصة بعد تولي أسرة بني جلاب الحكم إعتادت على دفع المطالب المخزنية للسلطة العثمانية كدلالة على التبعية والخضوع، غير أنه مجيء صالح رايس للإيالة وتوليه الحكم بها عرفت العلاقات توترا بسبب تمرد بني جلاب وخروجهم عن الطاعة بعدم دفع المطالب المخزنية للعثمانيين[67].

أرسلت السلطة العثمانية أربع حملات عسكرية تأديبية على فترات متباعدة، أي بمعدل حملة عسكرية لكل قرن من الزمن، وذلك راجع إلى سببين رئيسيين أولهما بعد إمارة بني جلاب عن مركز السلطة وثانيها تكاليف الحملة المرتفعة التي ستثقل كاهل الخزينة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن منطقة وادي ريغ تميزت بخاصية التمرد وعدم الخضوع للغير منذ عهد الحفصيين، حيث تعرضت المنطقة إلى حملتين من طرف السلطان الحفصي ببني عمرو عثمان لإخضاعها، فكانت الأولى في سنة 1449م، والثانية فس سنة 1465م[68].

سير صالح رايس في بداية أكتوبر من سنة 1552م حملة عسكرية بثلاثة آلاف من المشاة وألف من الفرسان مرفوقة بمدفعين، وقد وجدنا اختلافا بين الكتابات التاريخية حول سبب زحف صالح رايس باتجاة المنطقة، فيذهب هايدو Haido أن السبب هو انتفاض حاكم تقرت ورفضه دفع المطالب المخزنية لسلطة الإيالة وفي ذلك يقول: "وصالح رايس يصل إلى الجزائر نهاية أفريل (1552) على رأس عشرة سفن شراعية. وفي نفسهذه السنة. ملك توقرت الموري أين تقع

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

مملكته إلى مسيرة واحد وعشرين يوما من الجزائر...راح ينتفض ويرفض تسديد الغرامة السنوية. وصالح رايس يسير إليه...بغرض الانقضاض على العدو وهو على حين غرة..."[69].

يرى المؤرخ الاسباني مارمول كربخال أن السبب يعود إلى تنكر العثمانيين لحاكم إمارة تقرت الذين كانوا تحت إمرته، فأحاكوا الدسائس ووصل الأمر بهم ليشنوا حربا على سيدهم فأطاحوا به وتمكنوا من تقرت وسلموها إلى السلطة المركزية العثمانية، فثار الأهالي ضد هذا الاستبداد معلنين المقاومة، وفي هذا الصدد يقول: " أما الحاكم الحالي، ...الذي يحرص على سلامة السكان وأمن الإقليم، بحرس من الفرسان...، وقد استأجر عناصر حرسه من بين المقاتلين الأتراك... فدبروا المكائد، وشنوها عليه حربا غادرة فأطاحوا به واستولوا على تقورت واقليمها وسلموها لقمة سائغة إلى السلطات التركية...لكن الأهالي لم يتحملوا استبداد الأتراك، فانتفضوا لمقاومة المحتلين..."[70].

يذهب آخرون إلى أن سبب الحملة هو استبداد بني جلاب بإمارتهم بتقرت وامتناعهم عن أداء المطالب المخزنية، والتي طلبها منهم صالح رايس بعد توليه حكم إيالة الجزائر حتى يخضع الجنوب الجزائري للسلطة العثمانية، وأمام رفضهم وعملا بمبدأ العيش بحرية وكرامة رغبوا في الاستقلالية فكان لابد من استعمال القوة لاخضاعهم، ذلك أن المطالب التي كان يدفعها الجلابة لم تكن مظهرا للولاء فحسب بل كانوا يدفعونها للعثمانيين لحمايتهم من العشائر العربية، ونظرا لسوء معاملتهم لرعية الإمارة توقفوا عن دفعها، ولكن هذا رأي مستبعد لعدم وجود حامية للعثمانيين بتقرت، ثم إن أمير بني جلاب قد تمكن من الحكم بفضل هؤلاء العرب خصوصا أولاد مولات المقيمين بضواحي المدينة[71].

ومهما يكن من أمر فإن صالح رايس قد وصل حدود تقرت وقد كان زحف الجيش سريا ليفاجئ العدو، ولما علم الأمير الشاب بوصول الجيش إليه، لم تكن له القدرة على الخروج من المدينة أو الدخول في معركة سيكون الطرف الخاسر فيها، فاتبع نصيحة وصيه ذلك لصغر سنه، فتحصن بعاصمته حيث كان يأمل في أن يأتي العرب وحلفائه ممن يكنون العداء للعثمانيين لنجدته[72]، فضرب صالح رايس حصارا شديدا على تقرت[73].

أمر صالح رايس في اليوم الرابع من الحصار باقتحام المدينة واستولى عليها، وألقى القبض على الأمير الشاب عبد الله، وسيق إليه حيث سأله عن سبب جرأته وتمرده على السلطة العثمانية، فألقى باللوم علة وصيه الذي ورطه في الأمر وأوغل صدره ضد العثمانيين وأجبره على العصيان، فتمت معاقبة وصي الأمير بوضعه داخل فوهة المدفع وقذفه، كما قام بأسر 12 ألف من سكان تقرت وبيعهم في سوق الرقيق حسب رواية هايدو[74].

يستبعد المؤرخ ناصر الدين سعيدوني ما قام به الحاكم العثماني صالح رايس من ارتكابه لهذه التجاوزات في حق أهل تقرت، إلا أن الشيء المؤكد أن المنطقة بعد هذه الحملة خضعت للسلطة العثمانية وألحقت بالإدارة المركزية بمدينة الجزائر، وتعهدت بتسديد مطالبها المخزنية، وقد تم اقرارها بعد الحملة العثمانية الثانية على المدينة التي كانت سنة 1649م، وبالتالي ربط إمارة تقرت نهائيا بالسلطة العثمانية[75].

شهدت سنة 1788م الحملة العسكرية العثمانية التأديبية الثالثة بقيادة الصالح باي، وكانت في عهد السلطان فرحات بن عمر الجلابي وذلك بعد رفضع دفع المطالب المخزنية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن صالح باي جاء إلى تقرت بدافع الانتقام من بني جلاب بعدما هزم في إحدى حملاته لإخضاع الجنوب الجزائري وإلحاقه بالسلطة المركزية سنة 1785م، بالإضافة إلى أن الصراع بين الأسرة

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

الحاكمة حول العرش دفع بالشيخ أحمد الجلابي إلى تحريض العثمانيين لتسيير حملة عسكرية ضد ابن عمه الشيخ عمر الجلابي حاكم الإمارة آنذاك[76].

بإعلان بني جلاب رفضهم دفع مطالب السلطة العثمانية فكان ذلك إعلانا لتجديد الحملات العسكرية على الإمارة، ولقد كانت حملة صالح باي من أشد الحملات قساوة للطرفين أسواء بني جلاب أو العثمانيين ومرد ذلك الظروف المناخية القاسية التي عرفتها المنطقة آنذاك، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع درجة البرودة، وكثرة هطول الأمطار بالإضافة إلى تساقط الثلوج، وبسبب هذه الظروب طالت مدة حصار تقرت الذي استغرق حوالي عشرين يوما، وأثناء هذا الحصار عانى جيش الصالح باي لسببين رئيسيين أولهما الظروف المناخية الصعبة، وثانيهما تحالف بعض القبائل بوادي سوف ووادي ريغ وورقلة لنصرة ومساندة سكان تقرت ضد العثمانيين، مما دفع الصالح باي إلى الانسحاب تاركا وراءه ثلاث مدافع[77].

استولى الصالح باي على المدينة بعد انسحابه، ويذكر دوماس Daumasأن الصالح باي قام بقصف المدينة بالمدفعية وقطع جميع اشجار النخيل المحيطة بالمدينة، وحمل على جميع قرى وادي ريغ فألحق بها خسائر كبيرة، وقد قام الشيخ أحمد الذي أصبح سلطانا على الإمارة بعد أن أخضع صالح باي تقرت بتعويض خسائر الحرب، ودفع المطالب المخزنية السنوية المتفق عليها والتي تقدر بحوالي مليون فرنك وألف بوجو عن كل مرحلة قطعها صالح باي قسنطينة إلى تقرت[78].

لم تنتهي الحملات العسكرية على إمارة تقرت بانتهاء حملة صالح باي، بل وجهت حملة رابعة إلى المنطقة مدفوعة بأسباب انتقامية، محركها الدسائس والمؤامرات التي كانت تحاك لبني جلاب في اطار الصراع على زعامة تقرت من طرف

القبائل المتنافسة، وقد كانت الحملة سنة 1818م بقيادة أحمد المملوك، وقد كانت أشد وقعا على سكان المدينة، حيث قام بتقطيع نخيلها، وتخريب مصادر مياهها، مما اضطر حاكم تقرت محمد بن جلاب إلى إرضائه وتقديم مطالب مخزنية سنوية قدرت ب 100 ألف بسيطاس[79].

الملاحظ حول الحملات العسكرية العثمانية على إمارة تقرت، أنها لم توجه كلها لتمرد بني جلاب على السلطة العثمانية وامتناعها عن أداء مطالبها المخزنية، وإنما وجد سبب آخر على الأقل في اثنين منها وهو الدافع الانتقامي والتحريضي حركته تلك المكائد من طرف القبائل المعادية لبني جلاب، خاصة من نافسوهم على زعامة الإمارة من عائلة بني سعيد، الذين كانوا يوغرون صدور حكام السلطة العثمانية ضد الجلابة[80].

نستطيع القول بأن السلطة العثمانية كانت في علاقتها مع الحكام المحليين في الجنوب الشرقي تستثمر في عداوات وصراعات القبائل فيما بينها على الزعامة، من خلال المؤامرات والدسائس، لأن السلطة العثمانية فشلت في السيطرة عسكريا على هذه المناطق، فقد تم تسميم الشيخ فرحات الجلابي من طرف منافسيه وخلفه ابن أخيه إبراهيم بن أحمد الجلابي، ثم تعرض هذا الأخير إلى ضغوطات من طرف صالح باي الذي تآمر مع الحاج محمد بن قانة الذي أخذ مكان بن جلاب في رئاسة تقرت وهذا لم ينل رضا السكان الذين اتحدوا لإعادة إبراهيم بن أحمد الجلابي إلى حكم تقرت سنة 1971م[81].

وهمها يكن من أمر فإن موقع تقرت في منتصف طرق صحراوية مهم، لاسيما الطريق البالغ الأهمية والذي عرف لدى الجغرافيين العرب بطريق الذهب والذي يربط الموانئ في الضفة الشمالية للإيالة بالمدن الرئيسية بممالك السودان كأغاديس وكانو وتومبكتو، التي كانت مصدر جلب العاج والبخور والفول السوداني ومختلف التوابل ناهيك عن تجارة العبيد التي كانت جد مربحة في تلك الفترة[82]، بالتالي لا نستبعد أن للمنطقة علاقات اقتصادية مع السلطة العثمانية

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

في الشما من حيث التزود بالقمح من قسنطينة خاصة مقابل السلع المحلية التي تمحورت أساسا في التمور ولحم الجمال والنعام، هذه الثروة الحيوانية التي لا تتواجد بالمنطقة التلية[83].

يمكننا إرجاع تمتع إمارة تقرت بالاستقلال النسبي الذي عرف فترات هدنة بين بني جلاب والسلطة العثمانية إلى بعدها عن أماكن تمركز الحاميات العثمانية وعن أعين السلطة المركزية، هذا ما دفع حكام إيالة الجزائر إلى عدم السماح لأي باي بشن حملات على تقرت أو الإمارات الصحاروية بصفة عامة إلا بإذن منه، ذلك للتكاليف المرهقة التي ستتطلبها، هذا بالإضافة إلى ترك السواحل دون حماية من الخطر الخارجي[84].

نقول أن أمارة تقرت عرفت على عهد بين جلاب اتساعا كبيرا، إذ شملت حتى وادي سوف، وعلى الرغم ما عرف عن بعض الحكام من حنكة وخبرة في تسيير شؤون البلاد والحفاظ على الاستقرار الداخلي للإمارة، إلا أنه في المقابل كان آخرون يتصارعون ويتناحرون على الزعامة لعوامل داخلية أو خارجية، فعلى المستوى الداخلي يقول مالتسان Maltsane: "...كان النزاع يسود أفرادها في السنوات الأخيرة من سقوطها، إذ كان هناك جلابيون يطالبون بالحكم، ويحاولون إسقاط الجلابي الحاكم، وكثيرا ما تم لهم ذلك... وكانوا كلهم ينتمون إلى أسرة جلاب"، وإن عمليات القتل والتشريد التي مارسها بنو جلاب ضد بعضهم البعض هي التي جعلت هذه الإمارة تتلاشى بمرور الزمن، فمنهم من انفرد بواحة تماسين وراح يكيل الضربات لتقرت، ومنهم من استمال واحات وادي سوف[85].

5 الخاتمة:

نخلص في هذا البحث عن مميزات العلاقة بين الإمارات المحلية الصحراوية والسلطة العثمانية إلى جملة من النتائج:

- تعاملت السلطة العثمانية مع القبائل والزعامات المحلية الصحراوية بمنطق الحلف المشروط القائم على دفعها للمطالب المخزنية وإعلانها الولاء التام لها، وقد كان العثمانيون سرعان ما ينقلبون على شيخ قبيلة لصالح آخر من نفس العائلة أو خارجها إذا تمرد عليهم ورفض الالتزام بشروطهم–المطالب المخزنية- المتفق عليها، وهذا ما جعل القبائل الصحراوية تتنافس حول كسب ودهم طمعا في الامتيازات التي تضمن لهم حكم المنطقة.

- أبدت الإمارات الصحراوية ندية في المواجهات العسكرية ضد السلطة العثمانية، لما كانت تملكة من نفوذ على المنطقة وبين سكانها، كما كان لموقعها الجغرافي دور بارز في تأمين حمايتها وذلك راجع للتحصينات الطبيعية ذات التضاريس الوعرة، والمناخ القاسي، بالإضافة إلى عوامل غير طبيعية مثل القلاع والأسوار، وقد ضمن لها بعدها عن أعين السلطة المركزية نوعا من الاستقلالية.

- ظلت الإمارات الصحراوية في الأغواط وورقلة وتقرت طيلة فترة الحكم العثماني تابعة للإيالة إما عن طريق حملات عسكرية تأديبية، وإما بإعلان الطاعو والولاء بذكر اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة، فإذا كانت العلاقة قد غلبت عليها صفة التمرد فهذا لا يمنع وجود فترات سلم ومهادنة بل وتعاون بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالجانب الإقتصادي والمبادلات التجارية فقد كان السلطة العثمانية من مصلحتها الحفاظ على أمن الطرق التجارية وجلب المنتجات الضرورية من الصحراء والتي تلقى رواجا في الشمال، والعكس صحيح فقد كانت الإمارات الصحراوية تحرص على توفير منتجات الشمال الضرورية لسكانها، كما ضمنت خلال فترة الولاء تجنبها هجمات القبائل البدوية وسهلت من حركية نشاطها التجاري.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

7 الهوامش:

[1]- بسام عسلي، 1980، ص56.
[2]-كاميلية دغموش، 2013-2014، ص49.
[3]- يحي بوعزيز، 2007، ص80.
[4]-نيقولاي ايقانوف، 1988، ص97.
[5]-توفيق دحماني، 2007-2008، ص40.
[6]- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، ، د.ت، ص42.
[7]- توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص405-406.
[8]- شوقي عطا الله الجمل، 1977، ص95.
[9]- عمار بوحوش،1997، ص52.
[10]- يحي بوعزيز، 1980، ص ص11-12.
[11]- رضوان شافو، 2015، ص148.
[12]- ابن منظور،د.ت، ص32.
[13]- سعدي أبو جيب، 1988، ص120.
[14]-عواد مجيد الأعظمي، 1956، ص28.
[15]- فتيحة عبد الفتاح النبراوي، 2012، ص96.
[16]- محمود علالي، 2015، ص ص94-95.
[17]- المسعود طلحة وآخرون، 2020، ص148.
[18]- محمود علالي، المرجع السابق، ص93.
[19]- ابن الدين الأغواطي،2011، ص87.
[20]- عبد الرحمان بن خلدون، 2000، ص65.
[21]- عيسى بوقرين، 2009-2010، ص 45.
[22]- يحي بن بهون حاج أمحمد، 2007، ص51.
[23]- رشيد مقدم، 2019، ص ص206-207.
[24]- مولاي بلحميسي، 1981، ص ص107-108.
[25]- محمود علالي، المرجع السابق، ص95.

المجلة المغاربية للمخطوطات

[26]- محمود علالي، المرجع السابق، ص93.

[27]- المسعود طلحة وآخرون، المرجع السابق، ص149.

[28]- فاطمة دجاج، 2020، ص62.

[29]- إبراهيم بن صالح بابا حمو أعزام،2013، ص142.

[30]- أحمد ذكار، 2014، ص ص164-165.

[31]- إبراهيم بن صالح بابا حمو أعزام، المصدر السابق، ص ص 95-96.

[32]- أحمد ذكار، المرجع السابق، ص ص160-161.

[33]-الحسن بن محمد الوزان الفاسي،1983، ص136.

[34]- أحمد ذكار، المرجع السابق، ص161.

[35]- ناصر الدين سعيدوني، 2009، ص474.

[36]- أحمد ذكار، المرجع السابق، ص161.

[37]- الأزهاري عباز، 2013-2014، ص ص24-25.

[38]- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص135.

[39]- مارمول كربخال، 1984، ص165.

[40]- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص136.

[41]- رضوان شافو، المرجع السابق، ص ص 148-149.

[42]- رضوان شافو، المرجع السابق، ص149.

[43]- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص136.

[44]- مارمول كربخال، المصدر السابق، 165.

[45]- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، المصدر السابق، ص135.

[46]- مارمول كربخال، المصدر السابق، 165.

[47]- أحمد بن هطال، 1989، ص ص82-83.

[48]- فايزة بوشيبة، 2005-2006، ص65.

[49]- عبد الرحمان الجيلالي، 2010، ص265.

[50]- حنيفي هلايلي، 2019، ص94.

[51]- فاطمة دجاج، المرجع السابق، ص62.

[52]- أحمد بن هطال، المصدر السابق، ص35.

[53]- فاطمة دجاج، المرجع السابق، ص63.

[54]- صالح فركوس،2007، ص584.

[55]- محمد الصالح بن العنتري، 2009، ص83.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

[56] - أحمد بن هطال، المصدر السابق، ص ص60-66.
[57] - فاطمة دجاج، المرجع السابق، ص72.
[58] - عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص265.
[59] - المسعود طلحة وآخرون، المرجع السابق، ص150.
[60] - فراي ديغو هايدو،2013، ص ص98-99.
[61] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص478-481.
[62] - الأزهاري عباز، المرجع السابق، ص34.
[63] - مارمول كربخال، المصدر السابق، ص166.
[64] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص483.
[65] - نفسه، ص487.
[66] - الأزهاري عباز، المرجع السابق، ص36.
[67] - رضوان شافو، المرجع السابق، ص150.
[68] - نفسه، ص150.
[69] - فراي ديغو هايدو، المصدر السابق، ص98.
[70] - مارمول كربخال، المصدر السابق، ص ص165-166.
[71] - رضوان شافو، المرجع السابق، ص150.
[72] - فراي ديغو هايدو، المصدر السابق، ص98.
[73] - مارمول كربخال، المصدر السابق، ص166.
[74] - فراي ديغو هايدو، المصدر السابق، ص98-99.
[75] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص481.
[76] - رضوان شافو، المرجع السابق، ص151.
[77] - نفسه، ص151.
[78] - نفسه، ص151.
[79] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص483.
[80] - محمد بن معمر، 2005، ص21.
[81] - نفسه، ص23.
[82] - ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص486.

[83]- مارمول كربخال، المصدر السابق، ص165.

[84]- جميلة معاشي،2014، ص136.

[85]- رضوان شافو، المرجع السابق، ص152.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

7 قائمة المصادر والمراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، مج 4، ج3، د.ط، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- أبو جيب سعدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، ط2، دار الفكر، دمشق، 1988.
- أعزام إبراهيم بن صالح بابا حمو، غصن البان في تاريخ وارجلان، تح: إبراهيم بن بكير بحاز وسليمان بن محمد بومعقل، ط1، مطبعة العالمية، غرداية، 2013.
- الاعظمي عواد مجيد ، "الولاة والعمال في التاريخ الإسلامي"، **مجلة الرسالة**، ع996، 4 أوت 1956.
- الاغواطي ابن الدين، رحلة الأغواطي في شمال إفريقيا والسودان والدرعية، تح: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، 2011
- ايقانوف نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، تر: يوسف عطا الله، ط1، دار الفرابي، بيروت، 1988.
- بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- بن العنتري محمد الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مر وتح: يحي بوعزيز، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- بن بهون حاج أمحمد يحي، رحلة القطب الشيخ أمحمد بن يوسف بن عيسى

المجلة المغاربية للمخطوطات

أطفيش، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.

- بن خلدون عبد الرحمان، ديوان العبر والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مج8، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2000.
- بن معمر محمد، "علاقة بني جلاب سلاطين تقرتبالسلطة العثمانية في الجزائر"، **مجلة الحضارة الإسلامية**، ع12، جوان 2005.
- بن هطال أحمد، رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تح: محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، مصر، 1989.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
- بوشيبة فايزة، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثمان المحلي (1662-1830)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
- بوعزيز يحيى، تلمسان عاصمة المغرب الأوسط، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
- بوقرين عيسى، انتفاضة الناصر بن شهرة (1851-1875)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2009-2010.
- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977.
- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- دجاج فاطمة، "الإجراءات الجبائية والمالية العثمانية في الصحراء الجزائرية منطقة الأغواط نموذجا"، **مجلة دراسات تاريخية**، ع1، 20 ماي 2020.
- دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1206-1282هـ/1792-1865م، أطروحة

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

- دغموش كاميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014.
- ذكار أحمد، "مدينة ورقلة التسمية والتأسيس (دراسة تاريخية)"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع7، 1 ديسمبر 2014.
- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- شافو رضوان، "العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والإمارات الصحراوية في الجزائر (إمارة بني جلاب بوادي ريغ أنموذجا 1531-1854م)"، **مجلة القرطاس**، ع2، جانفي 2015.
- طلحة المسعود وآخرون، "الوضع الاجتماعي والسياسي بمنطقة الأغواط من خلال المصادر الفرنسية"، **مجلة متون**، ع1، 2020.
- عباز الأزهاري، نظام المشايخ في ورقلة بين العهدين العثماني والفرنسي 1603-1884م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حمو لخضر الوادي، 2013-2014.
- عسلي بسام، خير الدين بربروس والجهاد في البحر 1470-1547م، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980.
- علالي محمود، "الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية –الأغواط أنموذجا-"، **تاريخ المغرب العربي**، ع2، 10 جوان 2015.

المجلة المغاربية للمخطوطات

- فركوس صالح، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- كربخال مارمول، إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد زبير، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، ج3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1984.
- معاشي جميلة، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10هـ 16م إلى 13هـ 19م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- مقدم رشيد، "مدينة الأغواط من خلال كتابات الرحلات الجغرافية خلال القرن التاسع عشر ميلادي"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، ع1، جوان 2019.
- الميلي مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د.ت.
- النبراوي فتيحة عبد الفتاح، تاريخ النظم والحضارة الاسلامية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.
- هايدو فراي ديغو، تاريخ ملوك الجزائر، تر: أبو لؤي عزيز الأعلى، دار الهدى، الجزائر، 2013.
- هلايلي حنيفي، "الصحراء الجزائرية خلال العهد العثماني"، **دورية كان التاريخية**، ع46، ديسمبر 2019.
- الوزان الفاسي الحسن بن محمد، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.